

المشروع الطاقوي الاستثماري للولايات المتحدة الأمريكية في دول شمال إفريقيا في إطار الدبلوماسية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-

The United States' Energy Investment Project in North African Countries within the Framework of Economic Diplomacy – A Case Study of Algeria

أحمد الفقيه

حنان بوسيف *

جامعة تلمسان - الجزائر

جامعة تلمسان - الجزائر

ahmedelfakih2020@gmail.com

hananeboucif94@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/30

تاريخ القبول: 2025/11/04

تاريخ الارسال: 2025/09/28

ملخص:

شهدت الدبلوماسية الاقتصادية تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين، حيث تشعبت اهتماماتها في عدة مجالات خاصة فيما تعلق بالمجال الاقتصادي واشكالية استدامة الطاقة وتحقيق التنمية، نتيجة التحديات والرهانات التي أصبحت تواجه إمكانات العديد من الدول والحكومات والشعوب وضمان استقرارها وأمنها. لتشكل بذلك أنموذج حيوي حديث وبديل عما ألفت عليه الأنظمة في سياساتها الخارجية سابقا . وعليه، فإن بروزها يعتبر كأداة رئيسية في صياغة توجهات واستراتيجيات الدول وضبط مسار التجارة الخارجية ومستويات التبادل، لتصبح بذلك حتمية مطلقة فرضها الواقع الدولي. وتزيد من وتيرة التعاون والتشارك بين الأنظمة رغم اختلاف توجهاتها ومبادئها، وتشكل ثقل حكومي كبير. وفي هذا الإطار، سيتم دراسة البعد الطاقوي الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية ذات الأبعاد التنموية في دول شمال إفريقيا والتركيز بدقة على الأنموذج " الجزائري" وفق مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية المتعامل بها في المنطقة.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، الأمن الطاقوي، الإستثمار التنموي، التعاون الاقتصادي، دول شمال إفريقيا.

Abstract:

Economic diplomacy has undergone significant developments in the past two decades, with its focus expanding into various areas, particularly in relation to the economic sector, energy sustainability, and development challenges. These developments have emerged as a response to the evolving challenges and stakes faced by many countries, governments, and populations in ensuring their security and stability. As a result, economic diplomacy has become a dynamic and modern model, offering an alternative to the foreign policy approaches traditionally followed by governments. The rise of economic diplomacy is thus considered a key tool in shaping the direction and strategies of nations, as well as regulating the trajectory of foreign trade and exchange levels. It has become an absolute necessity imposed by the international reality, accelerating cooperation and partnerships between governments despite their differing orientations and principles, and exerting significant governmental influence. In this context, the study will focus on the energy-economic dimension and the developmental investment projects in North African countries, with particular emphasis on the Algerian; model in line with the principles of U.S. economic diplomacy in the region.

Keywords: Economic diplomacy, energy security, development investment, economic cooperation, North African countries .

*المؤلف المرسل: مخبر حوار الحضارات والديانات في البحر المتوسط

مقدمة:

تعتمد التعاملات الاقتصادية والتجارية وحتى السياسية على قاعدة العرض والطلب وقانون الجذب والمنفعة من خلال الاستثمار، وهذا يتطلب العديد من الوسائل والدعائم التي تتوافق مع مستوى التبادل وتوجهات السياسات الخارجية للدول. وبهذا نجد التوجه الدبلوماسي الاقتصادي الداعم لمسار التنمية في دول شمال إفريقيا خاصة كل ما هو متعلق بالشأن الاقتصادي في الجزائر، قد تجدد وانتهج بدائل سياسية ناجعة تخدم مصالح كلا البلدين بغية تحقيق التنويع الاقتصادي وفتح المجال أمام الاستثمار في العديد من الميادين، لبناء قاعدة اقتصادية مرنة تتماشى مع منطق التنافس والتجاذب في الأسواق العالمية.

واستنادا على ما سبق ذكره تم طرح الإشكالية، كآلاتي: كيف أثر المشروع الطاقوي الاستثماري على نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية في الجزائر ومنطقة شمال إفريقيا ؟.

واستنادا على المتغيرات التي تحدد القالب العام للدراسة وأهم التساؤلات التي قد تتجذر عن الإشكالية الرئيسية أعلاه ، فقد تم صياغة الفرضية الأتية محاولين بذلك التوصل إلى النتائج المتوخاة تحقيقها على أرض الواقع ، وهي كالتالي:

ارتهن تأثير المشروع الطاقوي الاستثماري على نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية في الجزائر ومنطقة شمال إفريقيا بتحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وتبادل خبرات الاستثمار المشترك .

وفي هذا السياق تتضح وبشكل جلي الأهمية البحثية لهذه الدراسة في جوهرها العلمي والعملية القائم على الحلول الاقتصادية لتحقيق الاستقرار السياسي والنجاح الدبلوماسي لضمان المكانة الإقليمية والدولية وتحقيق النموذج تنموي لمستوى معاشي مستقر ومنفتح على التطور والتسارع الحاصل في التعاملات الدولية. وبهذا سيتم التفصيل في مضامين هذا الطرح انطلاقا من المحور الأول الذي نستهل فيه بالأهمية المحورية للجغرافية السياسية لإقليم شمال إفريقيا والجزائر خاصة والمكانة التي يتصدرها الموقع من خلال هذا المشروع وأبعاده، ليم بعد ذلك التركيز في المحور الثاني على الاطار التعريفي للمشروع الطاقوي الأمريكي والخلفية التي استدعت التواجد الأمريكي في هذه المنطقة وتعزيز الشراكة مع الجانب الجزائري ومؤسساته الفاعلة حقا في السوق العالمية في وجهات مختلفة ومهمة، ليتضح بذلك الدور الذي لعبته الدبلوماسية الاقتصادية في دعم وتسهيل بيئة الاستثمار التنموي في المنطقة من خلال الاتفاقيات التي تم أبرامها بين الشريكين وكذا رصد أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي زادت من قيمة العلاقة الأمريكية-الجزائرية في القارة الأفريقية وحركة الاقتصاد في النظام الدولي .

أولا: التحليل الجيو-سياسي لأهمية منطقة شمال إفريقيا والجزائر بالتحديد.

شكلت التوجهات الجديدة للسياسية الخارجية للعديد من الدول الكبرى في العالم محورا جديدا للتنافس في التجارة الدولية . بحيث تم التركيز على السوق الافريقية كوجهة بديلة ومنقذة ان صح القول لدعم الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا راجع لأهمية الموقع الجغرافي ومؤهلته خاصة تلك المتعلقة بأبعاد الطاقة التي تقوم عليها السياسات الطاقوية الحديثة. ولهذا انصب الاهتمام الأمريكي على الجزائر كشريك ومفعل للنشاط الاقتصادي في الإقليم والقارة ككل ، بحيث تعتبر منطقة تجاذب للعديد من الدول الهامة في رسم السياسة الاقتصادية العالمية كالتواجد الصيني والروسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا. وانطلاقا من هذا سيتم توضيح المكانة الجغرافية التي تحتلها الجزائر جغرافيا وسياسيا واقتصاديا إقليميا ودوليا .

1. المعايير الجيوسياسية لمنطقة الجزائر اقتصاديا:

توالت الاهتمامات العلمية الحديثة بدراسة الأقاليم على الكرة الأرضية كمعيار لتحديد التوجهات السياسية للدول والنظام الدولي وربطها بالعديد من الاستراتيجيات، وهذا ما يعرف بالجغرافية السياسية وفق ثلاث اساسيات رئيسية هي: الصفة، المدى والمقدرة التي تحظى بها الأقاليم ودورها في حفظ السلم والامن العالمي.

وقد تم الاتفاق على أن قوة الدولة تتضح بتعداد العوامل الثلاث التي تم ذكرها، وفق ما تم تنظيره من قبل المنظرين في هذا المجال: رانتزل ، هامان، ما كندر وهوس هوفر . لما لها من اثر كبير على صانع القرار السياسي أثناء تحليله للأوضاع والأحداث الدولية قبل اتخاذه لأي قرار استراتيجي، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية التي تخضع دائما للتغيرات الداخلية والخارجية خلال مرحلة معينة.¹ ولهذا نجد أن الموقع الجغرافي للجزائر وبعده الاستراتيجي حضاريا وجغرافيا اكسبها ثقل ومكانة هامة جدا على المستويين الإقليمي والعالمي، وفصح لها المجال لتوطيد علاقات سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى بالعديد من الدول والمنظمات الدولية وفق منطق استثماري أهلها للانفتاح على سوق التجارة الخارجية.

وفي هذا الصدد، بروز الجزائر على الساحة الدولية كوجهة استثمارية واعدة، حيث تتوفر الجزائر بحكم شساعة مساحتها (البلد الأكبر مساحة في إفريقيا بمساحة تقدر بـ 2.382 كيلومتر مربع)، على بنية تحتية هائلة تشجع على جذب المستثمرين في مختلف القطاعات الإنتاجية، وموارد طبيعية مثل الغاز الطبيعي (المرتبة الثانية إفريقيا والسادسة عالميا)، والبترو (المرتبة 18 عالميا)، مع توفر إمكانيات زراعية هائلة (20 % من المساحة الاجمالية للبلاد)، كما تمتلك أوعية عقارية هامة تجسدت في مناطق نشاط وضعت تحت تصرف المستثمرين الأجانب والمحليين.²

ويضاف إلى ذلك الجزائر لشريط ساحلي بطول 1400 كلم ، يعد الأكبر على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، يمتد على طوله 52 منشأة ميناءيه من بينها 11 ميناء تجاري، بالإضافة إلى ميناءين لنقل المحروقات، حيث تمصل هذه الموانئ العمود الفقري لتأمين أكثر من 95 % من التجارة الخارجية للجزائر،

بحيث توفر هذه الموانئ اتصالا بحريا مهما، يمكن أن تكون بمثابة نقاط وصول إلى طرق الشحن الدولية، مما يوفر للشركات سهولة الوصول إلى التجارة العالمية ويعزز مكانة الجزائر كمركز تجاري إقليمي وعالمي.³

1.1. المعاينة الجيوسياسية لأهمية الجزائر إقليميا ودوليا:

التحرك الجزائري في المناطق الحيوية في العالم ارتهن بالنشاط المستمر والهادف في المنظمات الإقليمية والدولية بحيث لعبت دورا هاما في تعزيز التعاون الاقتصادي والعلاقات الدبلوماسية وسعت لخلق بيئة مواتية للتجارة والاستثمار داخل منطقة شمال إفريقيا من خلال توطيد العلاقات بالشراكات الاستراتيجية للعديد من البلدان المختلفة كالدفاع المشترك مع الجانب الأوروبي في العديد من القضايا الراهنة والحساسة ، التعاون الاستراتيجي الروسي- الجزائري، والتفاهم الصيني فيما يتعلق بالتجارة وتوسيع نطاق المبادلات التجارية بين البلدين والاسهام بشكل كبير في جعل المنطقة الافريقية منطقة حيوية التفاعل في ظل امتداد الجانب الناعم للتوجه الصيني عالميا. وبهذا تمكنت الجزائر من إنشاء شبكة قوية من التعاون الدولي. وبالتالي نجد ان هذه الشراكات قد توفر للمستثمرين الجزائريين نطاقا لتبادل الخبرات وفرصا جيدة في الخارج يعزز الحضور الاقتصادي للبلاد في الساحة الاقتصادية والتجارية العالمية.⁴

وفي هذا السياق ، قد تم إبرام عدة اتفاقيات متعلقة بالتجارة الحرة ، خاصة وأن الجزائر لها عضوية في الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية هذا ما أهلها لفصح المجال للمستثمرين وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية ودعم كل ما هو متعلق ومحقق لاقتصاد منفتح ومندمج ، وفي سبيل تجسيد ذلك نجد ، ابرامها لاتفاقية (ZLECAF) "منطقة التجارة القارية الأفريقية"، اتفاقية (GZALE) "اتفاقية التجارة الحرة مع سوق التجارة الحرة العربية الكبرى"، وبهذا تم وضع آفاقا جديد لمناخ الاستثمار وتعزيز مكانة الجزائر في المنطقة بشكل ريادي منتج وهاهدف وفق ما عرف بعولمة الأسواق.⁵

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة شمال إفريقيا، أصبحت تشكل نقطة تحول كبير للاقتصاد العالمي بالنسبة للعالم والدول الكبرى خاصة فيما تعلق بمجال الطاقة. ونظرا للتميز الذي تحظى به الدول الخمسة الممتدة عبر الشمال القاري ولما لها من تنوع مناخي قد تسبب بطبيعة الحال في وفرة لمصادر الطاقة بشكل فعال.

بحيث نجد المنطقة تتوفر على اكبر منتجي ومصدري طاقة الهيدروكربونات، "الجزائر ، ليبيا ، مصر" نجد بالمقابل ارتفاع كمية الاستيراد لتلبية الطلب المحلي لكل من تونس والمغرب .

وبهذا، فإنه بالرغم من تباين التوجهات السياسية والدوافع الاقتصادية لكل بلدان شمال إفريقيا، إلا أنه تم الاتفاق على الاستغلال المعقول لزيادة الإنتاج في الطاقات المتجددة في الوقت الحاضر واستمرار في المستقبل. خاصة وأن هذه الأخيرة مكنت المنطقة من لعب دور ريادي ونشط في المنتديات العالمية المتعلقة بالمناخ ومن أبرز ما تم تجسيده:

-إبرام اتفاقية باريس عام 2016 التي تهتم بالتغيرات المناخية الطارئة في العالم والمنطقة.⁶

ويضاف إلى ذلك، إلى أن تمتع الجزائر في هذا الإطار ببعض من أعلى إمكانات الطاقة الشمسية في العالم ووفرة من طاقة الرياح ، قد تم وضع أهداف طموحة للاستغلال العقلاني لهذه الطاقات المتجددة بما في ذلك زيادة في حصة مصادر الطاقة الكهربائية ليتوقع لدى الخبراء أن يرتفع معدل التوليد إلى نسبة 27% بحلول عام 2030 ، مقارنة بنسبة 0.8 % التي تم بلوغها سنة 2017.⁷

وما يزيد المنطقة أهمية، هو أنها تعد من أهم المصدرين للغاز الطبيعي ومنتج رئيسي للنفط الخام. ونظرا للتحول الملحوظ في توجهات السياسات الاقتصادية للدول وتوسيع مجالات العرض والطلب في أسواق الطاقة والتجارة الدولية، استوجب على الجزائر التقليل من سياسة الاعتماد المطلق على النفط والغاز ، والعمل على تحرير الموارد المتجددة للتصدير . لإدراكها المطلق بالنتائج التي ستعود بالفائدة على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي خاصة من خلال تطوير الصناعة المحلية. ولقي تدعيما من قبل مجموعة الأعمال والمستثمرين التابعة للتحالف والعمل IRENA.

بحيث ترى هذه الشركات الطاقوية الاستثمارية أن الجزائر تحظى بإمكانات كبيرة لفصح مجال الاستثمار فيها ، ولهذه المجموعة توزيع عملي في جميع أنحاء العالم في مجال الطاقات المتجددة، ومن اهتماماتها القصوى مؤخرا هو التخطيط للمساهمة بشكل كبير في تحقيق التعافي الاقتصادي والتخطي للآزمات الاقتصادية التي تسبب فيها وباء كوفيد 19. خاصة فيما تعلق في استكمال بناء مشروع الاقتصاد الأخضر . ومن خلال ما سبق، فقد تمكنت هذه الشركات من خلال مشاركتها في السوق الجزائرية من وضع رؤية استراتيجية في المجال الصناعي، تمثلت في:

أ.تعزيز الوضوح بشأن استراتيجية تنفيذ سياسات الطاقة المتجددة:

- نص البرنامج الوطني للطاقة المتجددة على تحديد طموحات الحكومة في مجال الطاقة لعام 2030.
- جعل السوق الجزائرية في متناول الجميع والمساعدة على تحقيق الأهداف المرجوة.
- المجموعة تشجع الوضوح في السياسات والشفافية في التنفيذ.
- رغبة الحكومة الجزائرية في إنشاء نظام طاقي طويل الأجل ووضع خارطة طريق توضح بالتفصيل الإضافات في القدرات السنوية من خلال المناقصات (اهتمام المجموعة بشكل خاص بالتطور الحاصل في مناقصة الجزائر المعلنة بقدرة 4 جيجاوات 'GW').
- ب.النظر في قواعد الملكية لمشاريع الطاقة المتجددة:

فبالرغم من الاعتراف بالحاجة إلى ملكية البنية التحتية المحلية، فإن مجموعة الأعمال والمستثمرين لازالوا قلقين بشأن القيود المفروضة على ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 42% والتي قد تؤدي إلى الزيادة في تكاليف المشاريع الاستثمارية.

ج. وضعية استراتيجية لتطوير الشبكة:

شبكة النقل والتوزيع الجزائرية متطورة بشكل جيد في الشمال خاصة بربطها بدولتي تونس والمغرب، مقارنة بمنطقة الجنوب فإن الشبكة شبه معزولة وعرضة لتحديات تقنية وتكنولوجية. وحرص المجموعة وتأكيدا على وضع خطط شفافة لتطوير الشبكة للربط بمصادر الطاقة المتجددة الجديدة.⁸

وعليه، فإن ما تشغله الجزائر من أولوية سياسية وإقليم حيوي في أجندات التوجهات الخارجية للدول والمنظمات الدولية في إطار التبادل والتعاون والتشارك في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية قد أكسبها أهمية كبيرة في تراتبية اهتمام النظم الكبرى بمواردها وطاقاتها المتجددة وحتى توجهاتها الخارجية اتجاه العديد من المواقف الدولية الراهنة.

وبهذا كان للشأن الأمريكي محور مهم في مجال التعاون والتبادل مع دولة الجزائر كشريك مهم نظرا للخبرة التي يكتسبها في مجال حل الأزمات في العديد من الدول الإفريقية ومناقشته لإشكالات التنمية وصعوبة تحقيقها في المنطقة الإفريقية بصفة عامة في العديد من المحافل الدولية ، وهذا الدور المستمر هو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية لإقامة جسر ترابط وتفاهم وتشارك معها فيما تعلق بالشأن الطاقوي وضمان أمنه واستقراره بالمنطقة .

ثانيا: التعريف بالمشروع الطاقوي الاستثماري الأمريكي في الجزائر:

انطلاقا من مرجعية تاريخية ودراسة في المستجدات الاقتصادية المتعلقة بالقارة الإفريقية على وجه العموم، فإن منطقة شمال إفريقيا أصبحت تشكل تحديا جديدا امام سياسات التنافس لدى الدول الكبرى، وبهذا تجذر الملاحظة حول الاهتمام الأمريكي النشاط في الأونة الأخيرة بكل ماله بعد طاقوي تنموي واستراتيجي في المنطقة خاصة تلك التغييرات الاقتصادية التي أقبلت على تجسيدها دولة الجزائر مقارنة بالدول المجاورة حديثا.

وفي هذا السياق، وكدراسة في المشروع كفكرة أو أنموذج عملي ، فإن بداية الاهتمام الأمريكي بدول شمال إفريقيا في الجانب الاقتصادي استند على مجموعة من الأسباب والتداعيات المختلفة باختلاف الأنظمة السياسية في المنطقة ، والمتمثلة في مايلي:

2.1.خلفيات التواجد الاقتصادي الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا ما قبل وبعد "الربيع العربي":

التوجه الأمريكي كان غير مباشر إن صح القول في المنطقة خاصة في الجانب الاقتصادي، بل وغير واضح ولهذا نجد مؤشرات الاقتصادية لم تتواجد بشكل قوي مع الأوضاع التي سادت الحكومات آنذاك، وهذا راجع لعدة عوامل:

-التغلغل الفرنسي في عمق القوميات الإفريقية خاصة في الجانب الأمني والاقتصادي وحتى السياسي.
-الدولة الليبية لم تكن لديها علاقات معمقة مع الجانب الفرنسي نظرا لتعاملاتها الاقتصادية الوثيقة والقوية مع الطرف الإيطالي.

-اعتبار حلف الناتو أن منطقة شمال إفريقيا لا تشكل له أي تهديد أمني أو بؤرة خطر في تلك المرحلة.
-تميزت علاقتها بالمملكة المغربية في الجانب العسكري وبالمقابل عدم اعترافها بالتواجد المغربي في الصحراء الغربية كشأن سيادي للمغرب.

-احتلال المغرب المرتبة الثانية بعد مصر من حيث حجم المساعدات الأمريكية لها.
-تميزت العلاقة الأمريكية التونسية باهتمام عسكري غير ظاهر للعلن، بحيث تتواجد ببنزرت أكبر قاعدة جوية للجيش الأمريكي، واتضح ذلك بشكل مباشر في الاشتباكات التي شهدتها في إطار ما يعرف بمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي .

-الوضع في الدولة الليبية في السابق حمل في طياته العديد من المضامين، بحيث نجد انه هناك ثوابت لا تتعلق بالموقف الأمريكي لوحده بل بالكتلة الغربية ككل تحت مظلة استراتيجية مكافحة الارهاب وايقاف الانقسامات. وبالرغم من الوضع إلا ان المصالح الأمريكية في ليبيا نفطية وتم تأكيد ذلك من خلال إبرام شركة أوكسيدنتال بترولسيوم ومجموعة أوبيس صفقات مع الحكومة الليبية لاستئناف عملياتها.

- العلاقة الأمريكية الجزائرية منذ انتهاء مرحلة العشرية السوداء، باشر الاعتقاد الأمريكي حول توطيد العلاقة مع النظام السياسي الجزائري باعتباره شريك في توجيهها ضد العمليات الإرهابية، وبهذا تم بذل جهود معتبرة صحت المسار ورسخت العلاقات الاقتصادية، واعتبرت واشنطن الحليف الجزائري من أكبر الشركاء الاقتصاديين في المنطقة، بحيث اتضح لنا ما يلي:

-استيراد نسبة كبيرة من الواردات النفطية من الجزائر .

- باشرت في سنتي 2001-2004 ببرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر والمنطقة.

-صرح وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" في فيفري 2006 خلال زيارته أن كل من المغرب، الجزائر، تونس هما بمثابة القيادة المعتدلة في المنطقة.

-تم في جانفي 2007 توقيع الولايات الأمريكية اتفاقية تعاون في مجال الطاقة النووية.⁹

وعلى إثر هذه الانطلاقة النوعية في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا، لوحظ أن التواجد فرضته متطلبات الاستقرار في هذه الدول ، وبالأخص الجزائر فقد عملت على تحصيل قفزة نوعية مستقلة وثابتة من أجل تحسين سياسات الاقتصاد الوطني وبالتالي سينعكس بالإيجاب على علاقاتها الخارجية الاقتصادية والتجارية من تجربة مفادها " بتحقيق الأمن السياسي والعسكري والاقتصادي سيتحقق الأمن الوطني الشامل والسيادي" وبالتالي تتحقق الاستقلالية في اتخاذ أي قرار وفي أي مجال اتجاه العلاقات الخارجية .

2.2. خلفيات التواجد الاقتصادي الأمريكي في الجزائر:

1.2.2. أبعاد الأمن الاقتصادي الجزائري:

لقد ارتهن تحقيق الأمن الاقتصادي الجزائري بالتداعيات التي نتجت عن أزمة النفط في حرب أكتوبر 1973، وهذه الأخيرة أوضحت عنصرين مهمين هما:

-أهمية تأمين والحفاظ على الموارد الحيوية والاستراتيجية.

-الحفاظ على معدلات التدفق في الاقتصاد العالمي.

ومن هنا يتضح لنا، السياقات التي انبثقت منها التعريفات للأمن الاقتصادي في جوهره وعمله، فهو يقصد به : " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية".

-السيادة الاقتصادية: وهي تعتبر من أكثر الأبعاد الأمنية الوطنية خطورة وأهمية، لأنها تمثل القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من الأدوات السياسية في المجال الاقتصادي (الدبلوماسية الاقتصادية).

وهذا فيما تعلق بالنطاق العملي المحدث لمفهوم الأمن الاقتصادي في بيئته التعاملية. أما فيما يخص البعد الفكري والنظري لتعريفه فقد تحدد من خلال الاسهامات الآتية:

ننطلق من اسهامات المركنتيليين، بحيث تم ادراجه ضمن لائحة المشكلات المتعلقة بجانب العرض في العلاقات الدولية. فنجد حسب رأيهم أن التعويل الشديد على الاكتفاء الذاتي يصدر من وقع عرض البضائع والخدمات من أيد معادية، بمعنى أنه اذا تم وضع أسعار للعرض من قبل طرف معاد فسيحتكر التحكم بذلك. وبالتالي يكون الامن الاقتصادي للطرف المتعامل أو المتلقي منطوي على خطر ضمني.

ومن إسهامات المدرسة التبعية، اتفاق مع نفس الطرح السابق، فقط يختلفان في تحليل طبيعة العلاقات المركبة في البيئة الدولية القائمة على الاستغلال للموارد الاقتصادية المتاحة وفق مشروطية الوفرة والمصادقية.

وبهذا تم الانتقال إلى الأمن الطاقوي كبعد رئيسي محرك للعصب الاقتصادي، يستوجب التعريف كمفهوم علمي حديث بحدثة الوضع الاقتصادي الدولي والعالمي. ففي الدراسات الأمنية المستحدثة يعتبر مفهوم الأمن مفهوم نسبي، غير ثابت، مركب وذو أبعاد ومستويات عديدة متنوعة لمواجهة التهديدات المباشرة وغير مباشرة.¹⁰

فقد تتواجه الدول فيما بينها من أجل تحقيق العديد من القرارات سواء بهدف تعزيز مكانتها وبناء قوتها وتطويرها، والعمل على تحسين قدرتها وأداءها للحصول على الموارد ، ونجدها في ظرف معاكس وبدافع الخوف والتهمس للتنامي القوي للدول المجاورة لها تسعى للمنافسة من أجل إبراز مكانتها. ولكن سرعان ما شهد المفهوم نقلة نوعية وتحصيلية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث بدا الاهتمام بالجانب الإنساني وتوسيع الرؤية حول العديد من المسائل الأمنية خاصة من خلال الدراسات الترتيبية للأبعاد الأمنية في كل من أوروبا وآسيا، حول التدقيق بعمق في العامل الإنساني كوحدة أولية لتحقيق الأمن.

وتعتبر ظاهرة العولمة واستحداث الوضع المعاشي في تلك الدول، دافعا قويا لتوسيع مجالات المصالح الاقتصادية وتشابك علاقاتها، وأعطت صيغة جديدة لأشكال التكامل والاعتماد المتبادل. وزيادة على ذلك نتيجة التدفقات التكنولوجية الاتصالية والتواصلية وزيادة في المنظمات الاقتصادية العالمية ، ألزم الجزائر ودول العالم الثالث من وضع استراتيجيات واعتماد أساليب جديدة على رأسها الدبلوماسية الاقتصادية.

وهذا ما زاد من التركيز بالدرجة القصوى على واقع الأمن الطاقوي والذي هو بمثابة العصب المحرك للتنمية الاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية. خاصة وأن هذا الأخير قد بلغ ذروة تنافسية على مصادره بين دول منتجة للمواد الطاقوية ودول مستهلكة لها.

ومن هنا أصبح العالم الاقتصادي يتدحرج بين نسبة الإنتاج ونسبة الاستهلاك خاصة وأن هناك دول تشهد نقص في الموارد والعديد من الأزمات: أزمة الندرة ، أزمة نقص الامدادات.. وغيرها. وبهذا فإنه كلما استقر أمن التبادل (العرض-المصادقية-الطلب) كلما زاد الاستهلاك وبالاكتفاء وبالتالي تحقق الامن الطاقوي في مستوياته العملية.

وأول من قام بتوضيح حول تحقيق أمن الطاقة، هو رئيس الوزراء البريطاني " وينتسون تشرشال"، بحيث قال: "أمن الطاقة يكمن بالتنوع والتنوع فقط". وهذا يعتبر مفهوم شامل عن أمن العرض للموارد الطاقوية.

بيد أن أمن الطاقة كظاهرة هي قديمة قدم الإنسانية لضمان البقاء والاستقرار وتحقيق الاستدامة من خلال التنوع في الإنتاجية لكل مورد طاقوي إلا أن الاهتمام العلمي والمعرفي وحتى العملي تم في السنوات الأخيرة فقط.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوجه التقليدي أطلق عليه "أمن المعروض **Security of supply**" بمعنى التركيز على الوفرة الإنتاجية لمصادر الطاقة وفق التكلفة المناسبة للقدرة الشرائية للسلع أو الخدمات أو الطلبية للدول. بحيث نجد أنه في حالة ما توفرت لدى أي دولة من الدولة مورد طاقي بشكل آمن وكافي، فهو يعتبر تحقيق لمفهوم أمن الطاقة وبالتالي حدوث دعم كبير للقوى الكبرى لضمان استمراريته والحفاظ عليه والعمل على تنويع انتاجيته ليتم وبشكل تلقائي الحفاظ على البنية الاقتصادية بشكل متماسك وفق مشروطية ضمان الامداد الكافي لمورد موثوق وبتكلفة معقولة.¹¹

وتجدر الإشارة كذلك على أن التعاريف المتعددة لهذا المتغير الرئيسي والمسبب الأول للعديد من الإشكالات الاقتصادية، قد اختلفت مصادره مقارنة بالمفاهيم العلمية الأخرى. فجل التعاريف الموضحة لماهيته قد انطلقت من سياق واقعي عملي أكثر من ممن ما هو فكري نظري. فلولا متطلبات البيئة الدولية لما اهتم العلماء بمفهوم الطاقة وسبل تحقيق أمنها والحفاظ عليها.

وتم تعريفه كذلك على أساس أنه : " تلك القدرة على تغطية الطلب على الطاقة بأسعار محددة".¹² وفي السياق الأممي، فقد تم تعريفه على مدى قدرة الأسر والمؤسسات في دولة معينة على تغطية احتياجاتها الطاقوية الحالية والمستقبلية في حالة انقطاع الإمداد الخارجي من الطاقة.¹³ وانطلاقا من التعاريف السابقة وخاصة فيما تم رصده في التعريفين الأخيرين فإن تحقيق وضمان استمرارية الأمن الطاقوي كبعد اقتصادي حيوي قد يتحدد بدراسة مرحلتين مهمتين ألا وهما:¹⁴

-**أمن طاقي قصير المدى:** ونقصد بها انشاء قاعدة استثمارية آنية لتوفير الاحتياجات الطاقوية المستقبلية ، وفق الحاجة الاقتصادية والبيئية . وتشمل هذه الأخيرة الدول المستهلكة أو التي تعاني من الندرة.

-**أمن طاقي طويل المدى:** وهي التي تسعى من خلال قدرة النظام الطاقوي العالمي أو لدولة معينة على التكيف مع التغيرات المفاجئة في العرض والطلب على الطاقة والحصول عليها بأسعار معقولة.

2.3. مجالات الاستثمار الأمريكي في الجزائر:

إن العلاقة الجزائرية -الأمريكية قد تعززت في الآونة الأخيرة بشكل جد ملحوظ للرأي العام الدولي ، وقد تم إشراك كل من رجال الأعمال ورؤساء المؤسسات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ،في ظل برنامج تبادل الخبرات والتجارب خاصة فيما تعلق بفرص الاستثمار والبناء والبنى التحتية والمعدات المسخرة لذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، أضحى الاهتمام بالجانب الزراعي والصناعي التي تدعمه تلك المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتم إشراك كل ما يتوافق ويتناسب مع القطاع الخاص الأمريكي والقطاعين العام والخاص الجزائريين ، وفي إطار تعزيز ذلك، تم رصد ما يلي:

-زيارة لـ 18 ممثلي شركة جزائرية لإنتاج الألبان والتي تحتوي على 10 آلاف رأس من الثروة الحيوانية صنف (أبقار) وكل ما يتعلق بالإنتاج الاستهلاكي له .

-إعراب ثلاث شركات جزائرية على الأقل عن مدى اهتمامها باستخدام تمويلات من بنك التصدير والاستيراد لشراء منتجات أمريكية وهي الآن قيد الدراسة.

وبالمقابل، نجد الاهتمام الأمريكي بالجانب المقاولاتي في الجزائر بحيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين شركة "جيساكين" وشركة "مودكو" من أجل إنشاء مرافق تصنيع في الجزائر خاصة فيما تعلق بصناعة ألواح الجدران والأسقف المعزولة.¹⁵

ومواصلة في شراكة التعاون والتبادل في المجال الطاقوي المتجدد بين البلدين ، فقد تم توقيع مذكرة تعاون في مجال الطاقة بين قطاع الطاقة والمناجم خلال الطبعة 12 لمؤتمر إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط للطاقة والهيدروجين "ناباك 2024" ، والتي في مضامينها تشير إلى الالتزام اتجاه التغيرات المناخية الدولية والاهتمام بالجهود العملية لتحديد مصادر انبعاث الغازات الدفيئة خاصة الميثان من قبل الخبراء.¹⁶

وفي جانب المحروقات "النفط"، فقد سعى البلدين إلى إبرام اتفاقية لإنجاز دراسة حول إمكانات موارد المحروقات في المناطق البحرية الجزائرية ، وتوسيع نطاق التعاون كذلك في مجال تطوير شبكة الكهرباء وإنتاج الكوابل الكهربائية.¹⁷

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الاهتمام انصب كذلك لتكريس جهود التعاون والتفاهم حول الطاقة الشمسية والكهروضوئية بحيث تم تبادل الخبرات بين البلدين في الفترة الممتدة بين 07-14 جويلية 2018 من أجل إنشاء "مخبر معتمد لمراقبة وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية".¹⁸

ثالثا: تقييم الدور الدبلوماسي الاقتصادي الأمريكي-الجزائري في دعم وتسهيل الاستثمار التنموي.

كل ما تم الاتفاق بشكل سلمي واتسع مجال التعاون بين الدولتين كلما تعزز فرص الاستثمار وارتفعت أفق التنمية في مستواه المرجو والراقي وفق المعايير الدولية والمؤسساتية المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الخاضعة لنظام التبادلات على مر السنين . وبهذا نجد الآليات قد تعدد وتبلورت لتعزيز وتسهيل ذلك، بل وإن صح القول اختصرت العديد من المراحل لتوطيد العلاقات بين الدولتين. وبهذا نجد الدبلوماسية الاقتصادية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه منطقة شمال إفريقيا وبالتحديد "دولة الجزائر" قد اتضحت واتسمت بالاستمرارية في العقدين الأخيرين نظرا للتحول الرقمي والعولمة اللذان مسا المجال الاقتصادي والتجارة الدولية في العديد من الأقاليم في النظام العالمي

وفي هذا السياق، فإن الدبلوماسية الاقتصادية وغيرها من المصطلحات السياسية الحديثة الاهتمام والتي عرف عنها على أنها:

"هي مجموع الأنشطة الدبلوماسية المنفذة من قبل الدولة بغية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في الأسواق العالمية. وهذه المصالح، مع تحقيق غايات سياسية وإن النفوذ والعلاقات الدبلوماسية Mutuel Influence تجمعها علاقة ترابط وتأثير متبادل يستعملان من أجل بلوغ مقاصدها.¹⁹ وفي تعريف لها أيضا، نجد أنها تلك الأدوات والتقنيات التي يستعملون اللاعبون الرسميون من أجل خدمة المصالح الاقتصادية للدولة الوطنية وحمايتها في المجال الدولي.²⁰

وبالتالي نجد أن الدبلوماسية الاقتصادية هي التي أضفت على الدبلوماسية التقليدية ديناميكية عمل جديد نتيجة إدراك هذه الأخيرة لإشكالية عجز بعض أجهزتها في مواكبة العصرية في السياسات العالمية والتجارة الدولية، فلم تعد بذلك حبيسة للنهج القديم الذي كان يعتمد فيه الجهاز الدبلوماسي على الاتصال وجمع المعلومات . بل انفتحت ووطورت من أسلاكها الدبلوماسية ووظائفها انطلاقا من المقاربات الآتية:

***الاتجاه الأول:** تمسك الدبلوماسية برؤية ثابتة غير قابلة للتفكيك لأنه قد يتسبب في ضرب قيمة المفهوم ولا يضاف له أي جديد.

***الاتجاه الثاني:** إدراك أهمية العنصر الاقتصادي في تفعيل الأداء الدبلوماسي، إلا أنه لم يعره أي خصوصية وتعامل معه كممارسة ودبلوماسية استنادا للمعطيات المتعارف عليها، وبناء على الظروف المكانية، والزمانية وطبيعة الأطراف.

***الاتجاه الثالث:** اعتبر أن العناصر الاقتصادية كانت ولا زالت محددة للعلاقات بين الدول والمجموعات، ومن ثم أوجد لها تعاريف وأطر نظرية تميزها عن غيرها في باقي الأشكال والممارسات.²¹ ومن خلال هذا، نستنتج أن صعوبة تحديد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية سواء من ناحية التعريف أو الأداء فإنه يكمن في الطبيعة التي تقوم عليها، لما لها من مداخل مختلفة (الدول، حكومات، مؤسسات، شركاء) وكذا من طبيعة الأزمنة الاقتصادية الحاصلة وتحديد الأداة المعالجة لها.²²

وبهذا نستنتج، من خلال تحديدنا بشكل مختصر لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وكآلية معتمدة في التوجه الأمريكي الخارجي اتجاه دولة الجزائر ، خاصة وأن الولايات الأمريكية تدعم بكل الوسائل الاقتصاد الرقمي القائم على العديد من المتغيرات المادية والحيوية التي من خلالها يتم تحديد مستوى حجم المبادلات بين البلدين مسار الاستثمار بينهما.

1.3.تقييم اتفاقيات التعاون بين البلدين:

إن ما يترتب على العلاقة الأمريكية-الجزائرية في الآونة الأخيرة قد ارتبط بالعديد من المتغيرات الرئيسية والحاسمة لمسار تحقيق الامن الطاقوي والدفع بعجلة التنمية بعجالة في المنطقة، وهذا ما يتم تجسيده بالاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية التي تعد جوهر العلاقة القائمة بين البلدين .

وبهذا يتم رصد جملة المتغيرات المتحركة في الروابط التاريخية والاقتصادية المشتركة بين البلدين:

-المتغير التاريخي: التشارك في العديد من القضايا التي تشكل تهديدا أمنيا للبلدين سواءا من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

-المتغير الاقتصادي: أزمة الندرة ومعاناة العديد من الدول من عدم القدرة على الاكتفاء وتحقيق النمو الاقتصادي في جميع مستوياته ، بتعاون الولايات المتحدة الامريكية والجزائر في تكريس كل الجهود لحفظ الامن الطاقوي والاستثمار في الطاقات المتجددة قد يعود بالنفع على المنطقة ويزيد من مستوى التبادل والطلب بين البلدين وبالتالي تتسع دائرة الإنتاج وتحل مشاكل البطالة والاكتفاء يتحقق بنسب معقولة ، خاصة وأن كلا البلدين يدعمان الاتفاق بين القطاع العام والخاص وتحقيق الدعم التكنولوجي في شتى المجالات .

2.3- تقييم مجالات الاستثمار بين البلدين:

نطاق الاستثمار الذي فصح المجال امام الصناعات المحلية في الجزائر ، قد عزز من قيمة التحول الفوري والآني نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق الامن الطاقوي وتفعيل التنمية المستدامة وفق المعايير المحددة بين البلدين والمعمول بها في النظام الدولي ، خاصة وأن منطقة شمال إفريقيا بجغرافيتها السياسية المتميزة والحيوية أملت العديد من المشاريع لتحقيق الربح والوفرة والإنتاجية وفق نظام طبيعي تتمتع به المنطقة مقارنة بالعديد من الأقاليم في العالم. ولهذا نجد أن الاهتمام الأمريكي بالجزائر على وجه الخصوص وسعيه لإقامة علاقات اقتصادية قوية معها ما هو إلا ترجمة ميدانية للانعكاسات الإيجابية المترتبة عن مجالات الاستثمار القائمة مستقبلا ، وتأكيدا من التجارب الأوروبية في ذلك خاصة في ما يتعلق بمشروطة الشفافية والمصادقية في قانون التبادل بين البلدان في الجانب الاقتصادي والتجاري (العرض والطلب). وبالإضافة إلى التعامل الصيني مع الجزائر في العديد من المسائل الاقتصادية والتنافس مؤخرا في السوق الدولية ، فرض على الولايات المتحدة الامريكية التركيز على الشريك الجزائري لما له من دور ريادي سباق وفعال في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية على مر التاريخ .

الخاتمة:

تميزت العلاقة الأمريكية -الجزائرية في بعدها الدبلوماسي الاقتصادي بالتفاهم والجدية نحو إيجاد سبل التعاون والتشارك من أجل مستقبل واعد لكلا الطرفين إقليميا ودوليا، وعرفت السياسة الخارجية للدولتين توافقا

يشمل المبادئ والثوابت المؤسسة لتوجهاتهما السيادية واستحقاقتهما الواعدة. وعليه فإن هذا البناء المشترك قد عزز من مكانة الجزائر خاصة في الجانب التنموي وتحقيق طفرة نوعية في اقتصاديات الدول المجاورة والولوج إلى السوق الإفريقية الحرة وتسهيل بيئة الاستثمار في الصناعة والزراعة ليتم بذلك الرفع من مستوى اليد العاملة المؤهلة وخلق سلم متوازن للتبادل التجاري سواء مع الشركاء الإقليميين أو الدوليين ، وبالإضافة إلى ذلك دورها الريادي في العديد من القضايا المتعلقة بتحقيق الأمن في جل مستوياته في المنطقة وحتى في الساحة الدولية . وإن دل على شيء إنما يدل على الخبرة والتاريخ الطويل لاستحقاقات الجزائر في هذا الشأن، وتحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي سيتجسد المفهوم الشامل للأمن الاقتصادي وتنبؤ العديد من المفاهيم لدى حكومات الشعوب الإفريقية .

وفي الأخير، فإن تعددت التوجهات السياسية وتغيرت أنماط التبادل والتعاون فسيبقى الهدف مشترك في تحقيق مفهوم الاستقرار لكل شعوب العالم .وبهذا فمن جدير الاهتمام بهذا التعاون الأمريكي-الجزائري الذي يسعى في تجسيد الرفاه والتمتع بأساسيات العيش المتزامنة و التطور التكنولوجي والمعلوماتي ، يستوجب تفعيل العناصر الآتية:

-إشراك القطاع العام والخاص في النظام الرقمي لجل التعاملات والخدمات المبرمج تحقيقها.

-تغيير مناخ العمل إلى برنامج تبادل الخبرات بين كل الفئات المجتمع من خلال توسيع دائرة التبادل المعرفي والوظيفي.

-توجد يد مؤهلة للعمل والابتكار والابداع في جل التخصصات والمجالات المواكبة للعصرنة يلزمها استراتيجية التأهيل المباشر في سوق العمل والتصنيع والزراعة .

-تشكيل لجان مراقبة وتشجيع للمشاريع المنجزة والمبتكرة والعراقل التي قد تنجم في تحقيقها .

-التركيز على انشاء قاعدة مرنة للاتصالات بين المؤسسات الفاعلة في هذا المشروع .

-الأشكال والجداول:

الشكل(1): عبارة عن دائرة نسبية توضح حجم الطاقة التي يتم توليدها بالميجاواط باستغلال الطاقة المتجددة ترصدا لسنة 2030.

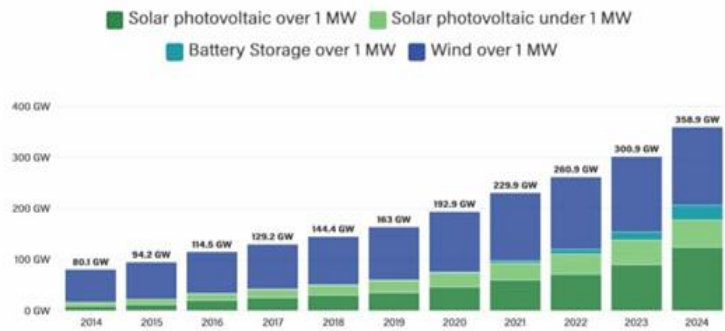
Power Generation Capacity Target, in MW, by Renewables Type, Algeria , 2030



-الشكل (2): يبين بنا إجمالي القدرة الاجمالية للطاقة المتجددة في الفترة الممتدة ما بين 2014-2024.

U.S. Total Renewable Energy Nameplate Capacity

2014-2024



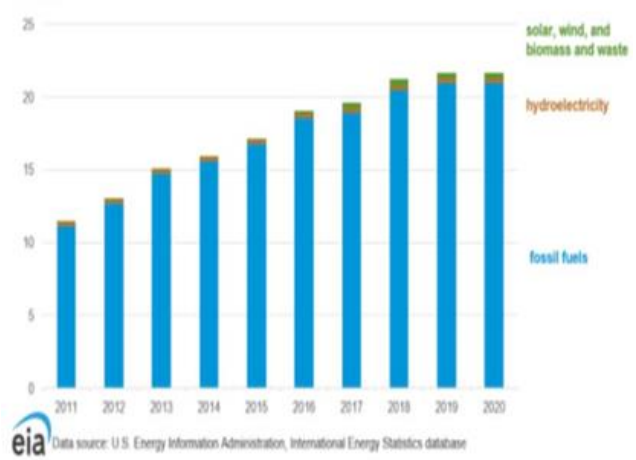
*Values for 2025 are projections.

Sources: Electric Power Annual 2021, Electric Power Annual 2022, Electric Power Annual 2023, Short Term Energy Outlook February 2025, U.S. Energy Information Administration, Short Term Energy Outlook Data Browser.

WORLD RESOURCES INSTITUTE

الشكل (3): توضح الأعمدة البيانية قدرة الجزائر في توليد الطاقة الكهربائية للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2020.

Figure 4. Algeria's electricity capacity by fuel type, 2011-2020
gigawatts



الهوامش:

¹ إبراهيم علي كرو، "نظريات الاستراتيجية في الجغرافية السياسية"، كلية القانون والسياسة، قسم العلاقات الدولية، جامعة نوروز إقليم كوردستان، العراق. تم نشر المقال بمجلة "Academec Journal of Nowroz University"، ص، 40.

² "لجنة التحضير للمنتدى الإفريقي للاستثمارات والأعمال بالجزائر"، الورقة الفنية للمنتدى الإفريقي للاستثمارات والأعمال بالجزائر"، ديسمبر 2016، ص، 07.

³ إلهام محمد، "كيف يساهم إصلاح الموانئ في رفع مداخل الجزائر؟"، نشرت على الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، نشرت بتاريخ: 14، فيفري، 2025. <https://www.aljazeera.net>.

⁴ الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تم الولوج إلى الموقع الإلكتروني بتاريخ : 2025/04/15 <https://aapi.dz/ar/raisons-dinvestir-en-algerie-ar/>

⁵ "الوكالة الوطنية للاستثمار"، نفس المرجع السابق، ص، 11.

⁶ مصطفى جالي، "التحول الطاقوي في شمال إفريقيا: محور جديد للتنافس الجيوسياسي"، مركز الجزيرة للدراسات. نشرت على الموقع الإلكتروني بتاريخ : 4-يونيو -2024، تم زيارة الموقع بتاريخ : 2025/02/11. [Studies-aljazeera.net/ar/article/5964](https://studies-aljazeera.net/ar/article/5964).

⁷ Business And Investors Group. « Scaling Up Renewable Energy Investment In Algeria », IRENA Coalition for Action.2020.

⁸ « Business And Investors Group » ; IBid ;P12.

⁹ أحمد الفقي، البعد الاستراتيجي للوجود الأمريكي في شمال إفريقيا، مجلة البيان، نشر على الموقع الإلكتروني، بتاريخ 12-04-2025. 14/شوال. 1446.

[Albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx.? =12348](http://Albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx.?=12348)

¹⁰ علاء عبد الوهاب عبد العزيز، "أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية"، المجلة السياسية والدولية، ص، 583-584.

¹¹ عمرو عبد العافي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية. ط1، لبنان : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص، 66.

¹² Trevor Houser & Shashank Mohan, Americas Energy Security options, Peterson Institute for International Economics, June 2011.

¹³ Congress of United states, Energy Security in usa,USA, May 2012.

¹⁴ George Erbach, Shale gas and EU energy Security, EPRS.EU.December2014.

¹⁵ "الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تعززان التعاون التجاري في قطاعي الفلاحة البناء"، بيان صحفي صادر عن: سفارة الولايات المتحدة الأمريكية (الجزائر). نشر بتاريخ : 03-أبريل-2017. للتحميل من الموقع الرسمي:

Dz.us embassy.gov/wp-content/uploads/sites/236/2017/04/04037

¹⁶ "التوقيع على اتفاقية تعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال العمل المناخي". وكالة الأنباء الجزائرية. تم نشر المقال في فئة اقتصاد، بتاريخ: 14-أكتوبر-2024، بتوقيت : 16:41، على الموقع الإلكتروني:

Asp.dz/ar/economie/169572/2024-10-14-15-42-13.

¹⁷ عبد السلام بارودي، "الاقتصاد والطاقة والأمن: خريطة العلاقات الأمريكية-الجزائرية". قناة الحرة الإلكترونية، تم نشر المقال بتاريخ: 30-يناير-2025، على الموقع الإلكتروني:

.Alhurra.com/algeria/2025/01/05330

¹⁸ "زيارة فريق بحث من مركز تنمية الطاقات المتجددة إلى المختبر الأمريكي ، المختبر الوطني للطاقات المتجددة"، مركز تنمية الطاقات المتجددة. قسم التعاون الدولي ، الموقع الإلكتروني: <http://www.cder.dz>

¹⁹ Shancgez ;Pedro : « La nueva diplomacia Economica Espagnola », Delta, madrid, 2013. P.10.

²⁰ وسام كلاش، الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة، تقديم بقلم وزير الخارجية والمغتربين السابق: "البروفيسور ناصف حتي"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، لبنان، 2020-2021، ص، 32.

²¹ بسعود حليلة، "الدبلوماسية الاقتصادية : الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد: 15، العدد، 01، ص 650 .

²² Annexe Technique, Développement international des entreprises-Quel –apport –de la diplomatie économique ? Prise de position de la CCIP, 15 novembre 2012, chambre de commerce et l'industrie de Paris, P01.